الفعل دون حروفه كاسم الاشارة نحو فتلك بيوتهم خاوية فخاوية حال من بيوتهم والعامل
فيه اسم الاشارة وهو تلك وفيه معنى الفعل وهو اشير دون حروفه فان قلت
العامل في الحال وصاحبها يجب ان يكون واحدا عند الجمهور وهنا قد اختلف فان العامل في
الحال حقيقة انما هو الفعل المدلول عليه باسم الاشارة تقديره اشير اليها خاوية والضمير المجرور
هو صاحب الحال والعامل فيه وفي الحال واحد وقد ذهب السهيلي الى ان اسم الاشارة
لا يعمل وانما العامل فعل محذوف تقديره انظر اليها خاوية وحرف التشبيه نحو قوله وهو امرؤ
القيس كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي فرطبا
ويابسا حالان من قلوب والعامل فيه كان لما فيه من معنى اشبه وليس فيه حروفه فان قلت
كيف يصح ان يكون رطبا ويابسا حالين من قلوب قلت على معنى قسما رطبا وقسما
يابسا وليس المراد حال رطب ولا اليابس الجمع فالوا ما فيه والضمير في وكرها يعود على العقاب
وصفها بانها تاكل قلوب الطير وشبه الرطب بالعناب واليابس بالحشف البالي وهو الردي من
التمر اليابس وهو تشبيه ملفوف وهو ان ياتي بالمشبهين ثم بالمشبه بهما وحرف التمني
نحو ليت هندا مقيمة عندنا فمقيمة حال من هند والعامل فيها ليت لما فيها من معنى التمني
دون حروفه والى ذلك اشار الناظم بقوله وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه
مؤخرا لن يعملا كتلك ليت وكأن او يكون العامل عاملا اخر غير ما تقدم عرض له مانع
يمنع ما بعده ان يعمل فيما قبله نحو لاصبر محتسبا فمحتسبا حال من فاعل اصبر المستتر فيه ولا
عتكفن صائما فصائما حال من فاعل اعتكف المستتر فيه ولا يجوز في محتسبا وصائما ان يتقدما
على عاملهما فان ما في حيز لام الابتداء وهو محتسبا وما في حيز لام القسم وهو صائما لا يتقدم
عليهما اي على لام الابتداء ولام القسم لانهما من ادوات الصدر فلو حذفت اللام جاز التقديم نحو
لعمرو زيد محتسبا اصبر ويستثنى من افعل التفضيل ما اذا كان عاملا في حالين لاسمين متحدي
المعنى او مختلفيه واحدهما مفضل على الاخر فانه يجب تقديم الحال الفاضلة نحو قول الشاعر
فالى ان كهذا بسرا اطيب منه رطبا قال ابن خروف انتصب بسرا عند سيبويه على الحال
ايضا من الضمير المجرور بهذا والعامل فيهما اطيب بما تضمنه من معنى المفاضلة ابن يعيش كانه قال
هذا في حال كونه بسرا اطيب منه في حال كونه رطبا يريد ان يفضل البسر على الرطب فان
ما اطيب ثابت عاملين لان التقدير يزيد طيبه في حال كونه بسرا على طيبه في حال كونه رطبا
واشار الحق بذلك الى التمر والمعنى بسرة اطيب من رطبه انتهى وقد لخص فيه بان اسم التفضيل
عامل في حالين معا وبه قال المازني في اظهر قوليه والفارسي في تذكرته وابن كيسان وابن
جني وزعم المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي في حلبياته انه انتصاب
كان محذوفة تامة صلة لاذا واذا ان قلنا ذلك وهو يلحق المفرد اذا او وهو يتم المفرد اذ هم
والصاحبان المضمران في كان لا المضمر في اطيب والمجرور بمن وفرع النصب على الطيب لا لتشابههم
في المعنى وقد جاز اكل يوم لا ثوب بالاتفاق ولم يجز زيد بر جالسا في الدار عند الجمهور
وحكى ابو حيان عن بعض اصحابه انه يجوز تقديره كان ناقصة بر لبان بر الحسن افضل منه
المسيء محسنا معنى وتمييز وانما يتقدم الحال مع افضل اذا كانا فاضلين فان كان الفاضل واحدا
ومعا نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا فاله الموضح في الحواشي وقد نقل صاحب المتوسط عن الفارسي
ان العامل في بسرا هو هذا في اسم الاشارة او حرف التنبيه والثاني نحو هو لك زيد موبدا

انفع

انفع من عمرو معانا فمعانا حال من الضمير المستتر في انفع الراجع الى زيد ومعانا حال من
عمرو والعامل في الحالين انفع او كان المجرور على القولين السابقين وفي هذا المثال
رد على من زعم ان العامل في المثال الاول اما حرف التنبيه او اسم الاشارة فحمله هنا
وكان القياس وجوب تاخير الحالين في المثالين على اصل كما في الحال الواحدة ولكن
اغتفر تقديم الحال الفاضلة مرفا بين المفضل والمفضل عليه اذ لو اخر التبسا فان
قيل اجعل احدهما تاليا لافعل والاخر قلنا يودي الى فصل افعل من من
ومجرورها وهما كالموصول والصلة فان قيل فقد فصل بالظرف وعديله والتمييز قلنا
ذلك فصل جائز وهذا فصل واجب في نوع خاص اذ لم يجز تقديمه فاله في الحواشي
والى ذلك اشار الناظم بقوله ونحو زيد مفردا انفع من عمرو معانا مستجاز لن يهن
ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حروفه ان يكون العامل ظرفا او مجرورا مخبرا
بهما متاخرين عن المخبر عنه فيجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به كقوله
بنا عاذ عوف وهو بادي ذلة لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا فتوسط الحال وهو
بادي ذلة بين المخبر عنه وهو الضمير المنفصل والمخبر به وهو لديكم والاصل وهو لديكم بادي
ذلة وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الظرف وعوف فاعل عاذ بالزال المعجمة وقيدنا
الظرف والمجرور بالتاخر ليبان محل الخلاف اذ لو تقدما على المخبر عنه نحو في الدار او عندك
جالسا زيد جاز التوسط بلا خلاف لان الحال لم تتقدم على عاملها المضمن معنى الفعل دون
حروفه وذلك ظاهر والخلاف المتقدم جار في الحال المفردة والجملة المصدرة بالواو وغيرها
والظرف والجار والمجرور ولا خلاف في المفردة بين النحاة كما تقدم في البيت وفي المخالفة
كقراءة بعضهم ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا بنصب خالصة على الحال
المتوسطة بين المخبر عنه وهو ما الموصولة والمخبر به وهو لذكورنا والاصل والله اعلم ما في
بطون هذه الانعام لذكورنا خالصة وما واقعة على الاجنة وصاحب الحال الضمير المنتقل
الى الجار والمجرور بعد حذف الاستقرار وكقراءة الحسن البصري والسموات مطويات
بيمينه بنصب مطويات على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو السموات والمخبر به وهو
بيمينه والاصل والله اعلم والسموات بيمينه مطويات وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الجار
والمجرور وفي هذه الادلة دلالة على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور وهو
قول الاخفش وتبعه الناظم في التسهيل وشرحه واشار اليه في النظم
بقوله وندر نحو سعيد مستقرا في هجر والحق المنع وهو قول جمهور البصريين وان البيت
المتقدم ضرورة وان خالصة في الاية الاولى ومطويات في الثانية معمولان لصلة ما وهي
في بطون وقبضته فخالصة معمولة للجار والمجرور قبلها على انها حال من الضمير الذي في الصلة ومطو
يات معمول القبضة على انها حال من الضمير المستتر فيه والتاء في خالصة للتانيث باعتبار ما
وقعت عليه ما من الاجنة وقول البيضاوي التاء فيه للمبالغة كما في رواية او مصدر كالعافية
وقع موقع الخالص فيه نظر لان تاء المبالغة في غير ابنية المبالغة والمصدر لا ياتي على وزن
فاعلة موقوفان على السماع فلا يقاس عليهما والحق ان السموات عطف على ضمير مستتر
في قبضته لتاولها بالمشتق لانها بمعنى مقبوضة والمصدر اذا كان بمعنى المشتق يتحمل الضمير
لا السموات مبتدا وبيمينه خبره كما قال الاخفش بل بيمينه معمول الحال لتعلقه به لا عامله